

تحت رعاية
وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف
الشيخ خالد بن علي ال خليفة
ينظم
صندوق الزكاة بمملكة البحرين
بالتعاون مع
مركز لندن ومركز كمبريدج للاستشارات والبحوث والتدريب
المؤتمر الدولي الأول
الزكاة والتنمية الشاملة
نحو تفعيل الدور الحضاري لفريضة الزكاة في واقع المجتمعات المعاصرة
17-15 أكتوبر 2019 الموافق 16-18 / صفر/ 1441

التحديات التي تواجه ممارسات محاسبة الزكاة وتطبيقاتها
دراسة تحليلية لعينة من مدققي الحسابات والأكاديمين في مملكة البحرين

بحث مقدم من قبل الباحثين:
د. عمار عصام عبد الرحمن السامرائي / جامعة العلوم التطبيقية / مملكة البحرين
د. نادية عبد الجبار الشريدة/ جامعة العلوم التطبيقية / مملكة البحرين

ملخص البحث:

رغم عناية الشرع الحنيف بتنظيم أحكام الزكاة بدقة عالية ، وعناية مملكة البحرين بها بصورة فائقة على الصعيدين الخليجي والعالمي ، إلا أن مما يلاحظ في العصر الحديث أن فريضة الزكاة باتت تنسم بالغموض وعدم الوضوح في غالبية تطبيقاتها المعاصرة ، ويسودها الاجتهاد المضطرب بين مدخلات فقهية نظرية بحتة ومخرجات محاسبية متأثرة بنظم المحاسبة الضريبية المعاصرة ، وبين اللغتين من الاختلاف في المفاهيم والمعاني ودلالات المصطلحات فجوة كبيرة ومساحة واسعة في الواقع ، وقد أدت هذه الفجوة بين المدخلات الفقهية والمخرجات المحاسبية إلى غياب المعادلة المحاسبية الواضحة والمنضبطة لحساب الزكاة المعاصرة ، الأمر الذي نتج عنه تعثر عمليات حساب الزكاة الواجبة في الأموال ، حتى أدى ذلك الغموض في حساب الزكاة إلى تعثر جانب كبير من تطبيقات الزكاة في واقع العملي، وجاءت هذه الدراسة لالقاء مزيدا من الضوء على تطبيقات محاسبة الزكاة وكذلك التعرف على التحديات والمشكلات التي تواجه محاسبة الزكاة وصندوق الزكاة في مملكة البحرين لدعم خطط التنمية المستدامة 2030، فضلا عن بيان أهمية محاسبة الزكاة لدعم التنمية المستدامة والتعرف على درجة الوعي في تطبيق إجراءات احتساب الزكاة واستعراض طرق احتساب الزكاة ووجهات النظر المختلفة حولها وماهي التحديات و المعوقات التي تحد من تطبيق طرق احتساب الزكاة وتكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل التالي ما هي التحديات والصعوبات التي تواجه تطبيقات محاسبة الزكاة وما هو دور معيار محاسبة الزكاة في تحديد الوعاء المتعلق بالزكاة وما هو واقع محاسبة الزكاة في ضوء اراء مراقبي الحسابات والأكاديميين في مملكة البحرين.

وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات منها هناك تحديات وصعوبات تواجه تحديد وعاء الزكاة وتطبيقاتها وهناك تعدد طرق حساب وعاء الزكاة وتعدد السلع التي تتاجر بها المصارف مما يؤدي لصعوبة حصرها وتقييمها. ويوصي البحث ضرورة ادراج موضوع محاسبة الزكاة من النواحي العملية في مناهج التعليم على مختلف مستوى المراحل التعليمية وعمل دورات تدريبية للمحاسبين والمدققين حول كيفية احتساب الزكاة وعمل دورات تدريبية تثقيفية حول أهمية محاسبة الزكاة في دعم التنمية المستدامة في البحرين وعمل العديد من الدراسات المتخصصة في المشاكل والمعوقات التي تواجه محاسبة الزكاة. والعمل على اقامة ندوات ولقاءات مع المتخصصين بموضوع احتساب وإنفاق الزكاة من اجل التعريف بإيجابيات تطبيق محاسبة الزكاة وأثرها على المجتمع، بحيث توجه الى الذين لديهم وازع ديني ضعيف وتعريفهم بالآثار الايجابية التي تعود عليهم في الدنيا والاخرة.

مصطلحات البحث

محاسبة الزكاة: يقصد بمحاسبة الزكاة: الإطار الفكري والعملي الذي يتضمن الأسس المحاسبية والإجراءات التنفيذية التي تتعلق بحصر وتقويم الأموال والإيرادات التي تجب فيها الزكاة -وكذا قياس مقدارها -وتوزيع حصيلتها على مصارفها المختلفة في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. وبلغة أخرى تهتم محاسبة الزكاة بحساب الزكاة وتوزيعها على مصارفها الشرعية وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

المبحث الأول: منهجية البحث

1-المقدمة: الزكاة فريضة ربانية أوجبها الله على عباده لقوله تعالى: [و أقيموا الصلاة و آتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين] [البقرة - 43]. وقوله تعالى [خذ من أموالهم صدقة تطهرهم و تزيهم بها...]. [التوبة - 103].

ان الزكاة ركن من اركان الإسلام وفريضة يؤديها المسلم تعبدا وتقربا الى المولى عز وجل، وهذه الشعيرة مرتبطة بمال المسلم، لان في أدائها تزكية لنفسه ونماء وتطهير لماله، وهذا يضع مسؤولية على عاتق القائمين في المصارف الإسلامية وصندوق الزكاة من القيام باحتساب وتحصيل الزكاة على أموال المساهمين وعلى أموال من يأذن من أصحاب الحسابات الاستثمارية وما في حكمها وتقديمها الى الجهات المعنية بصرفها في مصارفها الشرعية وفق القواعد المحاسبية المتبعة بموجب طرق الاحتساب المحددة بمعيار المحاسبة الإسلامي رقم 9 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، اذ ان توحيد المعالجات والأسس المحاسبية المتبعة عن الزكاة يساعد على توفير معلومات مفيدة لمستخدمي التقارير المالية للمصارف وتساهم تلك المبالغ في دعم اهداف التنمية المستدامة.

2- اهداف البحث: يهدف البحث إلى لقاء مزيدا من الضوء على تطبيقات محاسبة الزكاة وكذلك التعرف على التحديات والمشكلات التي تواجه محاسبة الزكاة وصندوق الزكاة في مملكة البحرين لدعم خطط التنمية المستدامة 2030، فضلا عن بيان أهمية محاسبة الزكاة لدعم التنمية المستدامة والتعرف على درجة الوعي في تطبيق إجراءات احتساب الزكاة واستعراض طرق احتساب الزكاة ووجهات النظر المختلفة حولها وماهي التحديات والمعوقات التي تحد من تطبيق طرق احتساب الزكاة

3- مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هي التحديات التي تواجه محاسبة الزكاة وتطبيقاتها؟
- ما هي الصعوبات التي تواجه محاسبة الزكاة وتطبيقاتها؟
- ما دور معيار محاسبة الزكاة في تحديد الوعاء المتعلق بالزكاة؟
- ما واقع محاسبة الزكاة في ضوء اراء مراقبي الحسابات والأكاديميين في مملكة البحرين؟
- ما هو دور الممارسات المحاسبية لاحتساب الزكاة وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة في مملكة البحرين؟

4- أهمية البحث: لقد سلك الإسلام مسلكا متميزا في نشر دعوته ومعاملة اصدقائه في السلم والحرب، وفي التعامل بين اتباعه ومع غيرهم في كافة الأمور الدينية والدنيوية وخصوصا المالية، وذلك لاختلاف الهدف بين النظم البشرية وبين الإسلام، وقد قامت دولة الإسلام على دعائم من الايمان والعلم والأخلاق، ومنها تطبيق فريضة الزكاة في المجتمع المسلم، مصدقا لقوله تعالى (واقموا الصلاة واتوا الزكاة) البقرة 43، وحث المجتمع على تفعيل فريضة الزكاة في المجتمع من جملة خصال الخير التي تؤهل صاحبها لتنفيذ احكام الله في خلقه، وترشحه للخلافة في العباد وكفالة البشر، وتودي الى ان يسود الوئام والتقدم، وتحقيق التنمية المستدامة في مملكة البحرين 2030.

5-تساؤلات البحث:

- 1- هل هناك تحديات التي تواجه ممارسات محاسبة الزكاة وتطبيقاتها.
- 1- هل هناك صعوبات التي تواجه ممارسات محاسبة الزكاة وتطبيقاتها.
- 2- ما دور صندوق الزكاة في مملكة البحرين في دعم التنمية المستدامة
- 3- ما هو دور المصارف الإسلامية من خلال أدوات التمويل (الزكاة) في دعم التنمية المستدامة.
- 4- ماهي الآراء المؤيدة والمعارضة لطرق احتساب الزكاة والعقبات التي تواجه كل طريقة؟
- 6- أسلوب البحث:** يتبنى البحث أسلوب المنهج الوصفي والميداني التحليلي فعلى صعيد البحث الوصفي سيتم اجراء المسح المكتبي والاطلاع على الدراسات والبحوث النظرية والميدانية ذات العلاقة، اما الجانب

الميداني فسيتم الاعتماد على تحليل القوائم المالية للمصارف الإسلامية في مملكة البحرين وتحليل مصادر واستخدامات مبالغ الزكاة والطرق المستخدمة في احتسابها.

المبحث الثاني: الإطار النظري لمحاسبة الزكاة

1- مفهوم الزكاة:

الزكاة في اللغة هي: الطهارة والنماء والبركة.
وشرعا: تطلق الزكاة على الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله للمستحقين.
والزكاة تطهر المال وتزيده، قال تعالى: **[خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها]** [التوبة - 103]
قال شيخ الإسلام ابن تيمية: نفس المتصدق تزكو وماله يزكو ويظهر ويزيد.
والزكاة الشرعية ترد بمعنى الصدقة، فالصدقة زكاة، والزكاة صدقة يفترق الاسم ويتفق المسمى.
وقد تكررت كلمة الزكاة في القرآن الكريم اثنتين وثلاثين مرة
وتعرف الزكاة بأنها الجزء المخصص للفقير والمحتاج من أموال الغنى. وتحسب الزكاة كنسبة 2.5% من المدخرات السنوية إذا تعدت قيمة معينة تعرف بالنصاب .
الزكاة مشتقة في اللغة العربية من زكا والتي تعنى النماء والطهارة والبركة. فإخراج الزكاة طهره لأموال المسلم وقربة إلى الله تعالى يزداد بها ومجتمعه بركة وصلاحا . فالزكاة طهره للمجتمع من التحاسد والتباغض وعنصر هام لزيادة التواد والتكافل بين أفراد المجتمع .

2- أهمية الزكاة

الزكاة ركن من أركان الإسلام الأساسية وهي فريضة على كل مسلم تتوفر فيه شروطها فيجب عليه إخراجها لمستحقيها . وقد ورد لفظ الزكاة في القرآن الكريم مع الصلاة في أكثر من (80) آية.
"إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون" (البقرة 2-آية 277)

3- حكمة الزكاة

المسلم الغنى ينظر إلى ثروته وأمواله كأمانة استأمنه الله عليها ينبغي عليه أن يؤدي حقها ويستعملها فيما يرضى الله تعالى .

ويحث الله تعالى المسلمين على الإنفاق من أموالهم ليسدوا حاجات الفقراء والمحتاجين "من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له أضعافا كثيرة والله يقبض ويبسط وإليه ترجعون" (البقرة 2- آية 245).
4- الزكاة في الإسلام هي أول نظام عرفته البشرية لتحقيق الرعاية للمحتاجين والعدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع حيث يعاد توزيع جزء من ثروات الأغنياء على الطبقات الفقيرة والمحتاجين.
والزكاة طهرة لأموال المزكي وطهرة لنفسه من الأنانية والطمع والحرص وعدم المبالاة بمعاناة الغير وهي كذلك طهرة لنفس الفقير أو المحتاج من الغيرة والحسد والكراهية لأصحاب الثروات وتؤدي الزكاة إلى زيادة تماسك المجتمع وتكافل أفرادها والقضاء على الفقر وما يرتبط به من مشاكل اجتماعية واقتصادية وأخلاقية إذا أحسن استغلال أموال الزكاة وصرفها لمستحقيها.

5- النصاب

والنصاب هو مقدار معين من المال محدد شرعا لا تجب الزكاة في أقل منه وتختلف قيمة النصاب حسب نوع المال

6- أساسيات محاسبة الزكاة

يتم حساب الزكاة طبقاً لمبادئ وأحكام فقه الزكاة السابق بيانها في الفصل الأول والمستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية ، ويتولى حسابها المزكي نفسه بواسطة محاسب لديه معرفة بفقه ومحاسبة الزكاة وهذا أولى وأفضل وأحكم ولاسيما في ظل كبر حجم الأموال والأعمال والمؤسسات والهيئات والشركات الخاضعة للزكاة .

وكان يقوم بحساب الزكاة وتجميعها وتوزيعها على مصارفها الشرعية في صدر الدولة الإسلامية موظف يتبع الدولة يسمى : **"العامل على الزكاة"** ، أما في الوقت المعاصر فقد تخصص بعض

المحاسبين في مجال محاسبة الزكاة ، كما اجتهد العلماء والفقهاء في وضع الإطار العلمى والعملى لعلم المحاسبة وأصبحت تدرس في معظم الجامعات والمعاهد في العالم العربى والإسلامى .

أ- معنى محاسبة الزكاة .

يقصد بمحاسبة الزكاة : الإطار الفكرى والعملى الذى يتضمن الأسس المحاسبية والإجراءات التنفيذية التى تتعلق بحصر وتقويم الأموال والإيرادات التى تجب فيها الزكاة ، وكذا قياس مقدارها ، وتوزيع حصيلتها على مصارفها المختلفة في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .
وبلغة أخرى تهتم محاسبة الزكاة بحساب الزكاة وتوزيعها على مصارفها الشرعية وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. وتعتمد محاسبة الزكاة على ركيزتين أساسيتين هما:

- (1) - أحكام ومبادئ زكاة المال (فقه الزكاة) .
- (2) - الأسس المحاسبية لحساب الزكاة أسس محاسبة الزكاة).

ب - مهام وصفات وشروط محاسب الزكاة .

محاسب الزكاة: هو الشخص المؤهل ذاتياً وعلمياً وعملياً لعمليات حساب الزكاة وتوزيعها على مصارفها الشرعية، وتقديم التقارير عنها إلى ولى الأمر وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والأسس المحاسبية المتعارف عليها في مجال الزكاة ويتولى محاسب الزكاة (العامل على الزكاة) في ظل التطبيق المعاصر المهام الآتي:

- أ-حصر وتحديد الخاضعين للزكاة .
 - ب-حصر وتحديد مستحقي الزكاة .
 - ج-حساب مقدار الزكاة حسب الأحكام الفقهية.
 - د-توزيع الزكاة على مصارفها الشرعية.
 - هـ -إعداد وتقديم قائمة حساب الزكاة وكذلك إقرار الزكاة الى ولى الأمر .
- ومن الشروط الواجب توافرها في محاسب الزكاة ما يلي :
- 1- أن يكون مسلماً مكلفاً بالغاً صالحاً تقياً ورعاً (القيم الإيمانية) .
 - 2 - أن تتوفر فيه صفات الإخلاص والصدق والأمانة والكفاية والعفة والعزة (القيم الأخلاقية)
 - 3 - أن يكون عالماً بكتاب الله وسنة رسوله ويفقه الزكاة (الجوانب الفقهية) .
 - 4 - أن يكون حاد الذهن حاضر الحس ، جيد الحدس ، قادراً على اتخاذ القرارات (الجوانب الإدارية)
 - 5 - أن يكون عالماً بأسس ومعايير حساب الزكاة (الجوانب المحاسبية) .
 - 6 - أن يكون لديه خبرة مكتسبة في العمل في مجالات الزكاة (الخبرة العملية) .
- ويتولى محاسب الزكاة (العامل على الزكاة) في ظل التطبيق المعاصر المهام الآتية:

- + - حصر وتحديد الخاضعين للزكاة.
- + - حصر وتحديد مستحقي الزكاة.
- + - حساب مقدار الزكاة حسب الأحكام الفقهية.
- + - توزيع الزكاة على مصارفها الشرعية.
- + - إعداد و تقديم قائمة حساب الزكاة وكذلك الإقرار الزكوي إلى ولى الأمر.

ج-الركائز الأساسية التى ترتكز عليها محاسبة الزكاة

تعتمد محاسبة الزكاة على ركيزتين أساسيتين هما:

- (أ) - أحكام ومبادئ زكاة المال (فقه الزكاة)
- (ب) - الأسس المحاسبية لحساب الزكاة (أسس محاسبة الزكاة)

د-مفاهيم ومصطلحات محاسبة الزكاة .

هناك بعض المفاهيم الزكوية يجب معرفة معناها حتى يسهل حساب الزكاة ، منها ما:

- + **الموجودات الزكوية** : يقصد بها الأموال التي يتوافر فيها شروط الخضوع للزكاة حسب نوع المال ، ويطلق عليها أحياناً اسم : الأموال الزكوية ، أو المال الخاضع للزكاة
- + **المطلوبات الحالة** : يقصد بها الالتزامات علي الأموال الخاضعة للزكاة والتي يجب أن تخصم منها ، حتى يكون المال الخاضع للزكاة مملوكاً ملكية تامة للمزكي وخالياً من الدين الحال .
- + **وعاء الزكاة** : يمثل صافي الأموال الخاضعة للزكاة ، ويمثل الأموال الزكوية مطروحاً منها المطلوبات أو الالتزامات الحالة.
- + **نصاب الزكاة** : يمثل القدر من المال الذي إذا وصله وعاء الزكاة خضعت الأموال للزكاة ، بمعنى إذا كان الوعاء أقل من النصاب لا تجب فيه الزكاة .
- + **سعر (نسبة) الزكاة** : النسبة المئوية من المال المخصص للزكاة ، وتختلف نسبة الزكاة من زكاة إلي زكاة علي النحو الذي سوف نوضحه تفصيلاً فيما بعد.
- + **مقدار الزكاة** : القدر من المال المحسوب كزكاة ، ويُحسب عن طريق ضرب وعاء الزكاة متى وصل النصاب في نسبة الزكاة.
- + **قائمة حساب الزكاة** : هي بيان محاسبي يوضح مقدار الزكاة المستحقة عند ميعاد استحقاقها
- أسس حساب الزكاة . يحكم حساب الزكاة مجموعة من الأسس المستنبطة من أحكام ومبادئ فقه الزكاة والسابق بيانها ، ومن أهمها ما يلي
- 1- أساس السنوية : تحسب الزكاة علي المال إذا مرَّ عليه إثنا عشر شهراً عربياً ، وتبدأ السنة الزكوية ، منذ وصول المال النصاب ، ما عدا زكاة الزروع والثمار حيث تحسب يوم الحصاد ، وزكاة الركاك حيث تُحصّل الزكاة وقت الحصول علي المعادن ، وليس هناك مخالفة شرعية أن تحسب الزكاة علي أساس السنة الميلادية مع الأخذ في الاعتبار فروق سعر الزكاة ، والأولى أن نلتزم بالتنقيص الهجرى .
 2. **أساس استقلال السنوات الزكوية** : تعتبر كل سنة زكوية مستقلة عن غيرها ولا يجوز فرض زكاتين علي المال في نفس السنة ، كما لا يخضع نفس المال للزكاة مرتين في السنة تجنباً لزدواج الزكاة .
 3. **أساس تحقق النماء في المال الخاضع للزكاة فعلاً أو تقديراً** ، بمعنى أن يكون المال الخاضع للزكاة نامياً مثل مال التجارة ومال الأنعام ، أو نامياً حكماً مثل الأموال النقدية غير المستثمرة والتي إذا استثمرت نمت ، وأن يكون قد تحقق الإيراد (الكسب) الخاضع للزكاة.
 4. **أساس حساب الزكاة علي الإجمالي أو الصافي حسب نوع الزكاة**، تحسب زكاة الثروة النقدية علي المال ونمائه وتحسب زكاة المستغلات والرواتب علي الصافي بعد طرح النفقات والديون المسددة .
 5. **أساس تقويم الموجودات الزكوية علي أساس القيمة السوقية (الجارية) وقت حلول الزكاة فعلي سبيل المثال : تُقوّم البضاعة علي أساس قيمتها السوقية سعر الجملة، وتُقوّم الديون علي أساس القيمة المرجوة.**
 6. **أساس ضم الأموال المتجانسة المتحدة في الحول والنصاب والسعر**، مثال ذلك : يضمن إلى وعاء زكاة عروض التجارة المال النقدي المستفاد والمذخر من الرواتب والأعطيات.

7 . أساس خصم الالتزامات (المطلوبات) الحالة من الأموال الزكوية ، ويعتبر القسط الحال من الالتزامات طويلة الأجل من الالتزامات الواجبة الخصم.

هـ- خطوات حساب الزكاة . يتم حساب زكاة المال وفق الخطوات التالية :

أولاً : تحديد تاريخ حلول أداء الزكاة ، وهو التاريخ الذي تجب وتحسب عنده الزكاة ، ويختلف هذا التاريخ حسب طبيعة المال وظروف المزكي ، ما عدا زكاة الزروع والثمار والمعادن والركاز حيث تؤدي الزكاة عند الحصاد أو الحصول على المعادن ، وفي حالة تحديد بداية الحول لأول مرة يكون عندما يصل المال النصاب ، ويجوز في بعض الأحوال حساب الزكاة عن كسور السنة عندما يستدعي الأمر ذلك.

ثانياً : تحديد وتقويم (قياس) الأموال المختلفة المملوكة للمزكي في نهاية الحول وبيان ما يدخل منها في الزكاة حسب الشروط السابق بيانها ، ويطلق عليها اصطلاح " الموجودات الزكوية أو الأموال الزكوية ويكون التقويم على أساس القيمة السوقية أو القيمة الجيدة المرجوة أو الجرد الفعلي حسب نوع المال .

ثالثاً : تحديد وتقويم (قياس) المطلوبات (الالتزامات أو الخصوم) الواجبة الخصم من الأموال الزكوية وفق أحكام ومبادئ فقه الزكاة .

رابعاً : تحديد وعاء الزكاة عن طريق طرح المطلوبات الحالة من الموجودات (الأموال) الزكوية ، ويحسب هذا الوعاء بالمعادلة الآتية: وعاء الزكاة = الأموال الزكوية - المطلوبات الواجبة الخصم (الحالة) .
أو = الإيرادات الزكوية - المصروفات والنفقات الواجبة الخصم .

خامساً : تحديد وتقدير نصاب الزكاة حسب نوع المال أو نوع النشاط وهو يختلف من زكاة إلى أخرى ، علي النحو التالي :

(أ) - نصاب الثروة النقدية وعروض التجارة والمستغلات والرواتب والمهن الحرة ، ما يعادل 85

جراماً من الذهب - العيار الخاص (21) أو (24) حسب كل نظام بلد .

(ب) - نصاب الثروة الزراعية ، ما يعادل أوسق أو 50 كيلة.

(ج) - نصاب الأنعام : لها جداول خاصة .

سادساً : مقارنة وعاء الزكاة المحدد في الخطوة (رابعاً) بالنصاب المحدد في الخطوة (خامساً) لمعرفة ما إذا كانت تستحق زكاة أم لا ؟ فإذا وصل الوعاء النصاب تحسب الزكاة المستحقة.

سابعاً : تحديد القدر الذي يؤخذ من وعاء الزكاة يطلق عليه في لغة المحاسبة النسبة المئوية أو سعر الزكاة ، على النحو التالي :

(أ) - رُبْع العشر (2.5%) كما هو الحال في زكاة النقدين وعروض التجارة والصناعة وإيراد كسب العمل والمال المستفاد والمستغلات والمهن والحرف.

(ب) - نصف العشر (5%) كما هو الحال في زكاة الزروع والثمار التي تروى بالآلات (بتكلفة)

(ج) - العشر (10%) كما هو الحال في زكاة الزروع والثمار التي تروى بالعيون الآلات - بدون كلفة .

(د) - الخمس (20%) كما هو الحال في زكاة الركاز .

ثامناً : حساب مقدار الزكاة عن طريق ضرب الوعاء في قدر (نسبة) الزكاة وبذلك يكون المحاسب قد توصل إلي تحديد مقدار الزكاة المستحقة .

تاسعاً : تحميل مقدار الزكاة المستحقة علي النحو التالي:

أ - حالة المنشآت الفردية والأفراد : يتحملها المالك أو الفرد.

ب - حالة شركات الأشخاص يوزع مقدار الزكاة علي الشركاء بنسبة رءوس أموالهم حسب الموضح في عقد الشركة .

ج - حالة شركات الأموال : يقسم مقدار الزكاة علي عدد الأسهم لمعرفة نصيب كل سهم من مقدار الزكاة ثم معرفة نصيب كل مساهم من الزكاة حسب مقدار ما يملك من أسهم .

و - أدوات وأساليب حساب الزكاة .

يحتاج المحاسب عند حساب زكاة المال إلي الأدوات والأساليب الآتية:

(1) - الميزانية العمومية المعدة في تاريخ حساب الزكاة (قائمة المركز المالي) ، بعد تعديلها وفق فقه وأسس محاسبة الزكاة .

(2) - الأسس المحاسبية لتقويم عناصر الموجودات وفقه الزكاة وأسس محاسبة الزكاة الزكاة.

(3) - إيضاحات حول الميزانية والحسابات الختامية مثل :

أ - القيمة الجارية للموجودات الزكوية.

ب - الديون المرجوة وغير المرجوة.

ج - أوراق القبض المرجوة وغير المرجوة.

د - عوائد (ربح) الأصول الثابتة لأغراض در الإيراد.

هـ - الأموال الحرام الخبيثة (الكسب الخبيث) ، حتى تستبعد ويتم التخلص منها.

و - الأقساط الحالة من القروض طويلة الأجل حيث تضاف إلى المطلوبات الحالة .

(4) - أسعار الذهب الخالص وقت حلول الزكاة لأجل حساب النصاب.

(5) - الأموال المختلفة لدى المزمكي لإمكانية الضم إذا كان هناك تجانسُ بين بعضها وكذلك الأموال المستفاد خلال الحول لتضاف إلى الوعاء.

(6) - الفتاوى الشرعية المختلفة المعاصرة للزكاة الصادرة عن مجامع الفقه.

(7) - دليل حساب الزكاة قائمة حساب الزكاة والاقرار الزكوي . يقوم محاسب الزكاة بعد الحصول علي البيانات والمعلومات والإيضاحات اللازمة لحساب الزكاة بتصوير قوائم وتقارير الزكاة والتي تعطي معلومات عن مقدار الزكاة المستحقة والاقرار عنها. ويختلف مضمون هذه القوائم والتقارير باختلاف طبيعة الأموال الخاضعة للزكاة ونوع الأنشطة (صناعية، تجارية، حرفية، مهنية، خدمية) كما يختلف مضمونها باختلاف الشكل القانوني للكيان الخاضع للزكاة (منشأة فردية، شركة تضامن، شركة توصية، شركة مساهمة وهكذا).

7- بنود وعاء الزكاة:

ان تحديد وعاء الزكاة يختلف باختلاف نوع مؤسسة الاعمال والعمل الذي تقوم به، مع العلم ان هناك اعمال مشتركة في اوعية الزكاة لتلك المؤسسات وهي الأصول الثابتة التي يجب ان تحدد وتعرف لكي يحدد على أساسها الزكاة، مع العلم ان تقييم الأصول الثابتة في محاسبة الزكاة على أساس التكلفة الاستبدالية الجارية وليس على أساس القيمة البيعية الجارية (متولي، 1989: 163)، ويرى الباحث ان من أهم المسائل في تحديد وعاء الزكاة معرفة التبويبات المختلفة للمال.

8- تبويب المال من وجهة نظر الزكاة:

يقسم الفقهاء المسلمون العروض الى تجارة منقولة وقتية (ثابتة) اذ ان : (عطية، 1988: 11):

* عروض تجارة هي العروض المعدة للبيع والمرصدة للنماء.

* عروض الفتية: وهي العروض غير المعدة للبيع وغير مرصدة للنماء.

وهناك أموال أخرى مثل الإيرادات العرضية التي لاتخضع للزكاة وهناك أموال تخضع للزكاة بالرغم من حرمتها مثل أموال السندات والفوائد، لان هذه السندات والفوائد لو اعفيت من زكاة، لما لابسها من محرم لأقبل الناس على شرائها، ولأدي ذلك الى زيادة انتشار التعامل بها (يحيى، 1986: 83)

9- المكلفين بالزكاة في ضوء محاسبة الزكاة:

يقصد بمحاسبة الزكاة الإطار الفكري والعملية الذي يتضمن الأسس والمبادئ والمعايير المحاسبية والإجراءات التنفيذية التي تتعلق بحصر وتقويم الأموال والإيرادات التي تجب فيها الزكاة وكذا قياس مقدارها - وتوزيع حصيلتها على مصارفها المختلفة في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وبلغة

أخرى تهتم محاسبة الزكاة بحساب الزكاة وتوزيعها على مصارفها الشرعية وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ويوجد نوعان من المكلفين بالزكاة:

- الذين يمسون حسابات منتظمة.
 - الذين لا يمسون حسابات منتظمة
- اما وعاء الزكاة بالنسبة للحسابات المنتظمة يتكون من:
- رأس المال الذي حل عليه الحول مع إضافة زيادة رأس آخر العام إذا كان مصدر هذه الزيادة أحد عناصر حقوق الملكية، او كانت تمويلا لما بيع من القنية وحال على الزيادة الحول.
 - صافي الربح السنوي المعدل لأغراض الزكاة في نهاية العام.
 - الأرباح المرحلة من سنوات سابقة (أرباح مبقاة، أرباح محتجزة، أرباح مدورة) لأنها
 - بمثابة رأس مال إضافي للشركة.

10- مبادئ ومعايير تحديد بنود وعاء الزكاة في محاسبة الزكاة:

المبادئ والمعايير المستخدمة في محاسبة الزكاة هي المبادئ والمعايير الخاصة بالمحاسبة المالية ومنها(قللي،1993:250):

- مبدأ التقييم على أساس القيمة السوقية او سعر الاستبدال الحالي وهو تقييم عروض التجارة في نهاية الحول بسعر السوق وقد اجمع عليه جمهور الفقهاء.
- مبدأ السنوية- ويحدد بالعام القمري لكل أنواع الزكاة ماعدا الزروع والثمار والمعادن.
- مبدأ استقلال السنوات

وهناك بعض المبادئ والمعايير الخاصة بمحاسبة الزكاة منها (متولي،2002:284):

- مبدأ الزكاة على الايراد الصافي وليس الإجمالي.
- مبدأ القدرة التكليفية وهذا يحدده نصاب الزكاة ويحدد على حسب نوع المال.
- مبدأ النماء حقيقة او تقديرا.
- مبدأ تبعية المال
- مبدأ عدم ازدواجية الزكاة
- مبدأ الشخصية

يحدد وعاء الزكاة عادة في مؤسسات الاعمال والمصارف التجارية:

- رأس المال المدفوع (الحقيقي)
- أرباح العام
- الأرباح المرحلة
- الاحتياطيات
- (المخصصات - الأصول الثابتة)

ان البيانات المالية المنشورة بالميزانية العمومية والقوائم المالية وفقا للمبادئ المتعارف عليها والمعايير المحاسبة الدولية وحدها لا تكفي لحساب وعاء الزكاة (الحسين،2007:5).

ويتوافق الباحث مع الراي أعلاه لان حساب المال من وجهة نظر الزكاة يختلف عن وجهة النظر التجارية او الصناعية او الخدمية يضاف للأموال السابقة المال المستفاد ويقصد به ما يحصل عليه بطريقة غير دورية كأرباح التجارة ونتاج الماشية ويضم لأصل المال عند إتمام الحول ويزكي عليه (أبو النصر،2014: 13).

ويحدد وعاء الزكاة بالمعادلة التالية (أبو النصر،2014:47):

وعاء الزكاة= الموجودات الزكوية - الالتزامات الزكوية

بناءا على ذلك يقصد بوعاء الزكاة صافي الأموال التي تجب فيها الزكاة (متولي،1989: 13)
ان ايراد الأصول الثابتة يخضع للزكاة، اما النماء الناتج من ارتفاع قيمة الأصول الثابتة غير خاضع للزكاة (عطية،1988، 69) مثل الأسهم التي لها نسبة شائعة في الذمة اما الأوراق المالية الحرام فهي التي لها نسبة ثابتة تدفع لمشتري الورقة.

واصدر مؤتمر الزكاة الأول بالكويت في 1404 هجري فتوى فحواها أنه اذا تعذر معرفة القيمة الزكائية للسهم او القيمة السوقية للأوراق المالية فان الايراد منها فقط يخضع لزكاة الزروع بمعدل 10% كما ان الفائدة المحرمة ولكن ايرادها يخضع للزكاة، هذا الاختلاف قد يؤدي الى اختلاف وعاء الزكاة مما يؤدي الى اختلاف وعاء الزكاة مما يؤدي الى اختلاف الزكاة المستخرجة من مؤسسات وشركات الاعمال ذات الطبيعة الواحدة في العمل في مجال المشاريع الصناعية ويرى الكثير من الكتاب في مجال محاسبة التكاليف ان اكثر نظريات التكاليف ملائمة لمتطلبات التطبيق العملي في مجال قياس زكاة المشروعات الصناعية وتحقق العدالة هي النظرية الكلية لقياس الأرباح.(صالح، 2017: 32).

المبحث الثالث: القواعد المحاسبية الواجب مراعاتها لدى فحص إقرارات الزكاة وتحقيق الزكاة الشرعية على المكلفين :

1- يشترط لتحقيق الزكاة مرور حول قمري كامل على المال الخاضع للزكاة، ويستثنى من ذلك الزروع والثمار والعسل والمعادن والكنوز والثروة البحرية فتستحق زكاتها عند حصادها، هذا بينما الضريبة على إيرادات القيم المنقولة لا تتقيد بمبدأ سنوية الضريبة فتسرى على إيرادات القيم المنقولة سواء كانت دورية أو غير دورية، فإذا تم التوزيع مرتين أو أكثر في السنة وتفرض الضريبة في كل مرة يتم فيها التوزيع، وتفرض الضريبة على جزء من السنة عند بدء النشاط أو توقفه.

2- لا تثنى في زكاة المال، أي لا ازدواج في نظام الزكاة يقول النبي صلى الله عليه وسلم: "لا تثنى في الصدقة" فلا يوجد الزكاة في مال واحد وفي عام واحد أكثر من مرة، فالأنعام إذا بلغت النصاب إما أن تخضع لزكاة الأنعام في نهاية الحول أو لزكاة عروض التجارة، بينما يفرض أكثر من نوع من أنواع الضرائب على المال الواحد ومشاكل الازدواج الضريبي متعددة.

3- يتم لدى فحص بند المشتريات إضافة الموجود منها في أول العام ويخصم المتبقي في نهاية العام ليتم التوصيل إلى مآتم استخدامه من المواد خلال العام وعلى محاسب الزكاة التأكد من قيمة المواد في آخر المدة وأساس تقويمها والعبرة بالقيمة الجارية لعروض التجارة في مجال محاسبة الزكاة، بينما في المحاسبة المالية يتبع مبدأ التكلفة أو السوق أيهما أقل لدى تقويم بضاعة آخر المدة، ويتم التحقيق من صحة جرد بضاعة آخر المدة وأنه تم بمشاركة المحاسب القانوني.

4- التحقق من أن بند الرواتب والأجور لا يتضمن راتب الشريك المتضامن في شركات الأشخاص، وأنه لم يتم تحميل الرواتب بمكافأة أعضاء مجلس الإدارة المساهمين في شركات الأموال. باعتبارها توزيعاً للربح وليست مصروفاً تحملياً عليه، ويتم التأكد من أن الرواتب لا تشمل مخصصات نهاية الخدمة أو التأمينات الاجتماعية مدفوعة في الخارج وإضافة النسبة التي يتحملها الموظف من التأمينات لوعاء الزكاة إن كان قد تم تحميلها لحساب الأرباح والخسائر.

5- هلاك الأصول الثابتة مصروف تحميلي؛ لذا يتعين التحقق من أرقام استهلاك الأصول الثابتة بطلب مستندات ملكية الأصول؛ لأن المعدات المستأجرة لا تستهلك، والتأكد من نسب الاستهلاك تتناسب والنسب المعمول بها في نفس النشاط واحتساب مدد الاستهلاك بطلب تواريخ شراء الأصول المستهلكة، وأن قيمة الأصول تشمل تكاليف الشحن والتركيب والرسوم الجمركية باعتبارها مصروفات رأسمالية تستهلك على مدار حياة الأصل الإنتاجية وليست مصروفات إيرادية تحمل قيمتها على حسابات النتيجة عن نفس العام.

6- إذا ما كان النظام المطبق مزدوجاً، بتحويل الزكاة من المواطنين والغريبة من غير المواطنين كما هو الحال في المملكة العربية السعودية، فيتم التأكد من جدية العقود من الباطن لمواطنين، لما قد تنطوي عليه من تهرب ضريبي نظراً لزيادة أسعار الضريبة عن أسعار الزكاة.

7- يتم إضافة الاحتياطات والأرباح تحت التوزيع إلى رأس المال عند تحديد وعاء الزكاة وتحتسب عليها الزكاة الشرعية، بينما تعتمد بعض المنشآت في الأنظمة الضريبية إلى عدم توزيع الأرباح على جملة الأسهم بتعليقها على الاحتياطات بقصد التهرب من الضريبة المفروضة على التوزيعات الدورية من الأرباح.

8-إذا ما كانت الشركة محل المحاسبة الزكوية فرعا لشركة مركزها الرئيسي في الخارج وتم تحميلها بمصاريف للمركز الرئيسي يجب التأكد من أن هذه المصاريف كانت لازمة لأعمال الفرع، وطلب كشفاً تحليلياً بها معتمداً من المحاسب القانوني للمركز الرئيسي، وإذا ما كانت بعض الأعمال قد نفذت بمعرفة طرف ثالث يطلب نسخة من عقود هذه الأعمال.

9-في حالة صرف قروض لفروع الشركات العاملة في الداخل يجب التأكد من عدم تحويل أموال القروض لشركات شقيقة أو للمركز الرئيسي للاستفادة من هذه القروض، ويتم ذلك بالاطلاع على حركة حساب الفرع مع المركز الرئيسي، وعليها يتوقف قيمته ما يتم تحميله لحسابات الفرع من عمولات عن هذه القروض في حدود نسبة الاستفادة منها.

10- إذا كان الإقرار الزكوي موضوع الفحص هو أول إقرار للشركة الجديدة عن السنة المالية الأولى يجب التأكد من تاريخ إيداع رأس المال لخضوعه للزكاة بمرور الحول.

11-الشخصية المعنوية للشركة مستقلة عن شخصية الشركاء والتسجيل هو سند الملكية في الأصول الثابتة لذا يتم التأكد لدى خصم الأصول الثابتة من وعاء الزكاة أن هذه الأصول مملوكة للشركة وليست مسجلة باسم أحد الشركاء؛ لأنها في الحالة الأخيرة تعتبر مملوكة ملكية خاصة وليست ملكا للشركة ومن ثم لا تخصم من وعاء الزكاة.

12-في حالة التقدير الجزافي لعدم إمساك حسابات منتظمة يتم حصر معاملات المكلف من واقع البيانات الجمركية لاستيراداته، ومن بيانات العقود التي يبرمها مع الجهات الحكومية أو مقاولي الباطن، وحسب حجم النشاط ورأس المال المصرح به والمعاينة الميدانية ويتم إضافة الأرباح في حدود النسبة المتعارف عليها في النشاط المماثل إلى رأس المال وتخصم نسبة تقديرية من الأرباح لمقابلة النفقات وتربط الزكاة على الباقي بواقع 2.5 % .

13-يتم التفرقة لدى المحاسبة الزكوية بين المصروف الرأسمالي كالحملات الإعلانية الكبيرة والعمرات والإضافات التي تساهم في زيادة العمر الإنتاجي للأصل والتي يتعين إضافتها كأصل من الأصول الثابتة واستهلاكه على عدد من السنوات طبقاً لمقدار الاستفادة والنسب المعتمدة وبين المصروف الإيرادي الذي يحمل لحساب الأرباح والخسائر في العام المتعلق به، والخلط بين النوعين يؤثر على أرباح العام زيادة أو نقصاً. فإذا احتسب المصروف الرأسمالي مصروفاً إيرادياً أدى ذلك إلى تخفيض ربح العام موضوع المحاسبة الزكوية.

14-يتم مقارنة الربط السابق للزكاة على سنة الفحص لمعرفة ما تمت إضافته من بنود لوعاء الزكاة وتم تعديل صافي الربح المحاسبي بها، والاطلاع على تحفظات المحاسب القانوني، وتقرير وملاحظات مراقبي ديوان الرقابة المالية على الحسابات الختامية والميزانية للشركة محل الفحص.

15-الوقوف على الطريقة التي تتبعها الشركة في القياس الدوري للربح، هل هي أساس الاستحقاق بتحميل السنة المالية بما يخصها من مصروفات وإيرادات بقطع النظر عما إذا كانت النقدية قد دفعت أو حصلت فعلاً، أو الأساس النقدي بمقابلة النقدية التي تم قبضها خلال السنة المالية بالنقدية التي تم دفعها خلال السنة المالية، والتأكد من استمرار الشركة في اتباع نفس الأساس من سنة لأخرى نظراً لتأثير التغيير على صافي الأرباح الخاضعة للزكاة.

16-مقارنة الأرصدة الافتتاحية وأرصدة السنة السابقة ومتابعة تواريخ المستندات وأنها تخص محل الفحص، ومراجعة فواتير المواد المستوردة ومستندات شحنها مقارنة ببيانات الاستيرادات الصادرة من الجمارك وتتبع دخولها المخازن وطريقة التسعير المتبعة بالنسبة للمخزون هل هي طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً أو الوارد أخيراً صادراً أولاً أو المتوسط المحرك.

17-يتم فحص أرصدة المدينين والدائنين وطلب المصادقات بشأنها، وكذا فحص مصادر الإيرادات بالاطلاع على العقود المبرمة وما تم تنفيذه منها وأن الأعمال تحت التنفيذ قد ظهرت كرسيد افتتاحي في السنة التالية.

18-الآلات الإنتاجية وتجهيزات المصانع والمعامل والعقار والدور لا يجب فيها الزكاة، لأنها لم تعد للتجار إنما أعدت للاستغلال والتقنية، أما إذا اقتنيت بغرض إعادة بيعها بربح فتكون عروض تجارة

تقوم عند نهاية الحول وتخرج زكاتها للحديث الشريف الذي رواه أبو داود وغيره " أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نخرج الزكاة مما نعدده للبيع " .

19-مبانى الفنادق وما تحتويه تلك المباني من الأثاث والمعدات والتجهيزات لا تخضع للزكاة أما ما ينتج عنها من غلة (إيراد) فالزكاة واجبة فيما يتوافر فيها ويحول عليه الحول ويبلغ نصاباً، مثل وجوبها في الدخل الناتج من الإيجار أو التشغيل.

20-الديون على الشركة نتيجة الأعمال الرأسمالية والإنشاءات تحت التنفيذ لا تمنع الزكاة؛ لأن ذلك الدين من أجل زيادة الكسب؛ ومن ثم تضاف هذه الديون إلى وعاء الزكاة بكامل قيمتها إذا لم يتم تسديد شيء منها فإذا سدد بعضها فلا يضاف إلى وعاء الزكاة إلا ما بقي بدون تسديد، أما الديون المستحقة للشركة لدى الغير، فإذا كان المدين ملئناً قادراً على التسديد وأن عدم استحقاق الدين يعود إلى الشركة نفسها فيضاف الدين في هذه الحالة إلى وعاء الزكاة.

21-ما تمنعه الحكومة من إعانات لبعض الشركات كدعم لتخفيض سعر منتجاتها لصالح المستهلك، تضم هذه الإعانات لوعاء الزكاة بعد قبضها، فإذا ظهرت بميزانية الشركة تحت بند إيرادات مستحقة فلا تتركى حتى يتم قبضها.

22-الزيادة في رأس المال التي تنشأ خلال السنة ولم يمض عليها الحول لا تخضع للزكاة خلال السنة التي دفعت فيها إنما تحتسب هذه الزيادة في العام التالي، أما أرباح هذه الزيادة فتخضع للزكاة ضمن ربح الشركة الإجمالي.

23-الأرباح المرحلة من سنوات سابقة تعتبر بمثابة رأس مال إضافي تضاف لوعاء الزكاة ولا ينظر إلى سابقة سداد فريضة الزكاة عن هذه الأرباح في سنة تحققها؛ وذلك لأن كل سنة تعتبر مستقلة عن الأخرى.

24- تخصم الخسائر الحقيقية من وعاء الزكاة سواء كانت هذه الخسائر عن نفس السنة أو مرحلة من سنوات سابقة، كما تخصم أيضاً من وعاء الزكاة الاستثمارات في منشآت أخرى سواء كانت مأخوذة من رأس المال أو من الاحتياطيات أو من الحساب الجاري الدائن.

25-دين الزكاة لا يسقط بالتقادم عن المكلف إذا أخر أدائها أعواماً، لعذر أو لغير عذر؛ لأنها ركن الإسلام الثالث، فتظل ديناً في عنق المسلم ولا تبراؤه ذمته إلا بأدائها؛ لأن مضي الزمن لا يسقط الحق الثابت، وذهب جمهور الفقهاء إلى إخراجها من تركة رب المال وإن لم يوص بها فدين الله أحق أن يقضى ومن وجبت عليه الزكاة لم يجز له التأخير.

26-الأخذ برأي الأحناف في تحصيل زكاة الأعيان نقداً أيسر في الحساب وترشيد لنفقات الجباية بسبب ما يحتاجه نقل أعيان الأشياء من حراسة وتهئية ومونة.

27- يجرى العمل في مصلحة الزكاة والدخل بالملكة العربية السعودية بقاعدة عدم المساس بصافي الربح السنوي؛ وذلك بأن يضاف متمم حسابي إلى وعاء الزكاة إذا زادت قيمة الأصول الثابتة وما في حكمها المخصومة من الوعاء على قيمة رأس المال والاحتياطيات والأرباح المرحلة من سنوات سابقة وحسابات الشركاء الدائنة وما في حكمها؛ وذلك لمنع المساس بصافي الربح السنوي الذي أظهرته الحسابات بعد التعديل لنضمن تحقيق الزكاة على صافي الربح السنوي كحد أدنى لوعاء الزكاة.

28-يخضع المكلف للتقدير الجزافي إذا لم يمسك حسابات منتظمة وعليه يقع عبء الإثبات في قيام الدليل على صحة الحسابات، إلا إذا كانت حساباته مصدقا عليها من محاسب قانوني فيقع عبء إثبات عدم الاعتداء بها على عاتق مؤسسة الزكاة.

ومن أسباب عدم الاعتداء بانتظام الدفاتر، انخفاض نسبة مجمل الربح عن معدلات المثل بلا مبرر، وعدم مطابقة المعاملات الفعلية للمنشأة مع المقيّد بدفاترها وعدم تأييد مصروفاتها وإيراداتها ومشترياتها ومبيعاتها بالمستندات والفواتير صورية الجرد، وعدم تمشي حركة الصندوق والبنك مع عمليات المنشأة كان يظهر رصيد الصندوق دائن، ووضعت نظام الرقابة الداخلية.

29-مصاريف التأسيس مثل تحرير العقود وأتعاب المحاماة في تأسيس المنشأة، ودراسات الجدوى الاقتصادية والدراسات الأولية، تعتبر من التكاليف الرأسمالية التي تستهلك على عدد من السنوات ويحمل

قسط إهلاكها السنوي على قائمة صافي الدخل قبل الوصول إلى صافي ربح العام، ويخصم صافي مصاريف التأسيس (بعد استبعاد إهلاكها) من وعاء الزكاة.

30- زكاة عروض التجارة تحتسب على أساس ربع العشر (2.5 %) عن سنة قمرية اثني عشر شهراً، وهي المدة التقديرية لحصول النماء وتحقيق الربح، فإذا تم إعداد الميزانيات على أساس السنة الشمسية (الميلادية)، فإنه طبقاً لتوصيات مؤتمر الزكاة الأول الذي عقد بالكويت عام 1404 هـ — (1984م) يراعى أن يستدرك زيادة أيامها عن عدد أيام السنة القمرية بأن تحتسب النسبة 2.575 % تقريباً.

31- المواد الأولية والمنتجات في دور الصنع والمنتجات تامة الصنع والاستثمارات في أوراق مالية والمنافع المشتركة بغرض التجارة تدخل ضمن عروض التجارة وتخضع للزكاة، أما الأصول الرأسمالية كالأراضي والمباني والعدد والآلات والأثاث والتركيبات وأدوات النقل والاستثمارات في أسهم الشركات التابعة والمنافع المشتركة بقصد الاقتناء مثل الإيجار المقدم وتأمينات النور والمياه فهي عروض فنية تخصم من وعاء الزكاة.

32- يجوز فرض غرامات مالية على عدم تسديد الزكاة المستحقة أو في حالة التهرب منها، لما يقرره جمهور العلماء من أخذها من الممتنع قسراً وتنفيذ الغرامة المالية كعقوبة تعزيرية. فيقرر الإمام الشافعي بتحصيل الزكاة من الممتنع قسراً مع أخذ نصف ماله عقوبة له. للحديث الذي أخرجه أحمد وبوداود والنسائي والحاكم والبيهقي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: " من أعطاها مؤتجراً فله أجرها ومن منعها فإننا آخذوها منه وشطر ماله عزمه من عزمات ربنا عز وجل ".

ويقول الإمام ابن القيم في تهذيب السنن لأبي داود تعليقاً على هذا الحديث: أنه ورد في ثبوت العقوبات المالية عدة أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم عمل بها الخلفاء بعده.

المبحث الرابع : الدراسة الميدانية :

منهجية الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ويقوم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كمياً وكيفياً، وبالاتماد على مصدرين لجمع البيانات وهما: **مصادر ثانوية:** وتشتمل على الأدبيات المتعلقة بالموضوع في الكتب والدوريات والأبحاث والتقارير والنشرات العربية والأجنبية، بالإضافة المعايير التدقيق والقوانين والأنظمة ذات الصلة بموضوع الدراسة لتغطية الجانب النظري.

مصادر أولية: حيث تم تصميم استبانة وزعت على مدققي الحسابات في شركات التدقيق وأساتذة الجامعات الأكاديميين في مملكة البحرين

أداة الدراسة: بعد الاطلاع على الأدبيات النظرية من كتب ودراسات سابقة، تم إعداد استبانة الدراسة لجمع البيانات اللازمة لتحقيق أغراض الدراسة، وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لتحديد درجة موافقة المستجيبين على كل فقرة من فقرات الاستبانة، وتحويلها إلى بيانات رقمية يمكن قياسها ووصفها إحصائياً، حيث كانت هذه الدرجات على النحو التالي: درجة الموافقة (بدرجة كبيرة جداً، بدرجة كبيرة، متوسطة، بدرجة قليل، بدرجة قليلة جداً)، وأعطيت الأوزان من 1-5 على التوالي.

وتم تحديد معيار مقياس التحليل الذي تم على أساسه التحليل بناءً على قيم المتوسط الحسابي، إذ أعطى درجة متدنية إذا كان المتوسط الحسابي بين (1-2.49) ودرجة متوسطة إذا كان المتوسط الحسابي (أعلى من 2.49 لغاية 3.49) ودرجة عالية إذا كان المتوسط الحسابي (أعلى من 3.49 – لغاية 5)

مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من مدققي الحسابات في شركات التدقيق وأساتذة الجامعات الأكاديميين في مملكة البحرين بعد أن تم الحصول على قائمة تفصيلية بهم من سجل الشركات في وزارة التجارة والصناعة والسياحة وكذلك قائمة أخرى من الأساتذة الجامعيين الأكاديميين تخصص محاسبة وتدقيق حسابات ورقابة مالية والذين بلغ عدد شركات التدقيق في مملكة البحرين كمجتمع دراسة 17 شركة تدقيق حسابات في البحرين وتم اختيار مدقق حسابات واحد من كل شركة تدقيق عاملة في مملكة البحرين كعينة دراسة أي 17 مدقق حسابات و13 عضو هيئة تدريسية من الأكاديميين في الجامعات في مملكة البحرين، وقد تم توزيع الاستبانة على 30 شخص (مدققاً وعضو هيئة تدريسية) وتم استرجاع

جميع الاستبانات وقد كانت جميعها صالحة لعمليات التحليل الإحصائي 30 استمارة إي ما نسبته 100 % من مجتمع الدراسة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات: تم استخدام الرزمة الإحصائية SPSS في عملية التحليل واختبار الفرضيات

ثبات أداة الدراسة: للتأكد من ثبات أداة الدراسة فقد تم احتساب معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا وكانت النسبة (98 %)، وقد اعتبرت هذه النسبة مناسبة وملائمة لغايات هذه الدراسة.

تحليل النتائج لاسئلة الدراسة:

تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للسؤال الأول من الدراسة حول (التحديات التي تواجه ممارسة حساب الزكاة وتطبيقاته) وكذلك السؤال الثاني من الدراسة حول (الصعوبات التي تواجه ممارسة حساب الزكاة وتطبيقاته) والجدول التالي تبين ذلك:

تحليل السؤال الاول (التحديات التي تواجه ممارسة حساب الزكاة وتطبيقاته) :

يبين الجدول رقم 1 إجابات عينة الدراسة حول التحديات التي تواجه ممارسة حساب الزكاة وتطبيقاته وكانت الإجابات حول فقرات السؤال الأول وفق الجدول رقم 1 ما يلي:

جدول رقم 1 حول اراء عينة الدراسة بالتحديات التي تواجه ممارسة حساب الزكاة وتطبيقاته

الأسئلة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	توجه إجابات عينة الدراسة
المحور الأول : التحديات التي تواجه ممارسة حساب الزكاة وتطبيقاته			
أولاً: ان من التحديات التي تواجه ممارسة حساب الزكاة وتطبيقاته			
1- يحتاج تحديد بنود وعاء الزكاة للخبرة والمعرفة الفقهية	4.867	0.346	مرتفعة جدا
2- ان فهم البنود التي تدخل في وعاء الزكاة من قبل معدي الحسابات يقلل من مشاكل وعاء الزكاة	4.834	0.379	مرتفعة جدا
3- ان مسك الدفاتر المحاسبية لأغراض الزكاة تحد من مشاكل تحديد وعاء الزكاة.	4.834	0.379	مرتفعة جدا
4- ان تسجيل بضاعة اخر المدة بأنواعها وحصرها في دفاتر خاصة بها يقلل من مشاكل تحديد الوعاء	4.867	0.346	مرتفعة جدا
5- ان من مشاكل تحديد بنود وعاء الزكاة تعدد طرق حساب وعاء الزكاة.	4.867	0.346	مرتفعة جدا
6- ان من مشاكل تحديد بنود وعاء الزكاة اختلاف الآراء الفقهية في بعض بنود وعاء الزكاة.	4.834	0.379	مرتفعة جدا
7- غياب التدريب الدوري في محاسبة الزكاة للمحاسبين في المصارف الاسلامية	4.867	0.346	مرتفعة جدا
8- ان صياغة قوائم مالية أخرى لأغراض الزكاة يقلل من مشاكل بنود وعاء الزكاة.	4.867	0.346	مرتفعة جدا
9- ان من مشاكل تحديد بنود وعاء الزكاة غموض تحديد حولان الحول للمشاريع .	4.834	0.379	مرتفعة جدا
10- ان حساب الديون المدومة بدقة لمعرفة الديون التي سوف تحصل وتلك التي لا تحصل في فترة قريبة يقلل من مشاكل تحديد بنود وعاء الزكاة.	4.867	0.346	مرتفعة جدا
11- ان من مشاكل تحديد بنود وعاء الزكاة الخلط بين الضريبة والزكاة	4.867	0.346	مرتفعة جدا
المتوسط	4.855	0.358	

يبين الجدول (1) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالسؤال الأول حول آراء عينة الدراسة بالتحديات التي تواجه ممارسة حساب الزكاة وتطبيقاته، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (4.834 - 4.867) إذ جاءت الفقرة الأولى والتي تنص (يحتاج تحديد بنود وعاء الزكاة للخبرة والمعرفة الفقهية) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.867 والانحراف المعياري 0.346، بينما جاءت الفقرة السادسة والتي تنص ان من مشاكل تحديد بنود وعاء الزكاة اختلاف الآراء الفقهية في بعض بنود وعاء الزكاة. بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (4.834) والانحراف المعياري 0.379، وبلغ المتوسط الحسابي ككل (4.855)، ومتوسط الانحراف المعياري 0.358 ويدل توجه إجابات عينة الدراسة إلى وجود تحديات تواجه ممارسة حساب الزكاة وتطبيقاته.

تحليل السؤال الثاني (الصعوبات التي تواجه ممارسة حساب الزكاة وتطبيقاته) :

يبين الجدول رقم 2 إجابات عينة الدراسة حول الصعوبات التي تواجه ممارسة حساب الزكاة وتطبيقاته وكانت الإجابات حول فقرات السؤال الثاني وفق الجدول رقم 2 ما يلي:

جدول رقم 2 حول آراء عينة الدراسة بالصعوبات التي تواجه ممارسة حساب الزكاة وتطبيقاته

الأسئلة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	توجه إجابات عينة الدراسة
المحور الثاني : الصعوبات التي تواجه ممارسة حساب الزكاة وتطبيقاته			
ثانياً: ان من الصعوبات التي تواجه ممارسة حساب الزكاة وتطبيقاته			
1- التقييم بالقيمة الجارية عند تذبذب الأسعار.	4.834	0.379	مرتفعة جداً
2- التهرب من تحديد وعاء الزكاة بحسم بعض البنود مثل المخصصات من وعاء الزكاة.	4.834	0.379	مرتفعة جداً
3- اختلاف مسميات بنود المحاسبة عن مسميات بنود وعاء الزكاة	4.867	0.346	مرتفعة جداً
4- الاعتماد على بنود القوائم المالية التقليدية كأساس لتحديد بنود وعاء الزكاة.	4.867	0.346	مرتفعة جداً
5- عدم الاتفاق على معالجة المخصصات بأنواعها المختلفة كبنود لوعاء الزكاة.	4.834	0.379	مرتفعة جداً
6- صعوبة الفصل بين الأصول الثابتة للاستثمار والأصول الثابتة للاستخدام الشخصي.	4.834	0.379	مرتفعة جداً
7- تعدد الآراء في معالجة الاستهلاك للأصول الثابتة .	4.867	0.346	مرتفعة جداً
8- تعدد السلع التي يتاجر بها التاجر أو المؤسسة مما يؤدي لصعوبة حصرها وتقييمها.	4.867	0.346	مرتفعة جداً
9- حسم الضريبة قبل حسم الزكاة.	4.834	0.379	مرتفعة جداً
المتوسط	4.848	0.364	

يبين الجدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالسؤال الثاني حول آراء عينة الدراسة بالصعوبات التي تواجه ممارسة حساب الزكاة وتطبيقاته، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (4.834 - 4.867) إذ جاءت الفقرة الأولى والتي تنص (اختلاف مسميات بنود المحاسبة عن مسميات بنود وعاء الزكاة بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.867 والانحراف المعياري 0.346، بينما جاءت الفقرة السادسة والتي تنص صعوبة (الفصل بين الأصول الثابتة للاستثمار والأصول الثابتة للاستخدام الشخصي).. بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (4.834) والانحراف المعياري 0.379، وبلغ المتوسط الحسابي ككل (4.848)، ومتوسط الانحراف المعياري 0.364 ويدل توجه إجابات عينة الدراسة إلى وجود صعوبات تواجه ممارسة حساب الزكاة وتطبيقاته.

المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات

توصلت الدراسة الى النتائج التالية

- 1- هناك تحديات تواجه تحديد وعاء الزكاة وتطبيقاتها تتمثل بمايلي:
 - يحتاج بنود وعاء الزكاة للخبرة والمعرفة المهنية والفقهية.
 - فهم البنود التي تدخل في وعاء الزكاة يقلل من مشاكل وعاء الزكاة.
 - مسك الدفاتر المحاسبية لأغراض الزكاة تحد من مشاكل تحديد وعاء الزكاة
 - ان تسجيل بضاعة اخر المدة بأنواعها وحصرها في دفاتر خاصة بها يقلل من مشاكل تحديد الوعاء.
 - غياب التدريب الدوري في محاسبة الزكاة لمدقي الحسابات في شركات التدقيق
 - غموض تحديد حولان الحول للمشاريع.
 - هناك خلط بين الضريبة والزكاة لدى أصحاب المشاريع والاعمال.
- 2- هناك صعوبات تواجه تحديد وعاء الزكاة وتطبيقاتها وتتمثل بمايلي:
 - التقييم بالقيمة الجارية عند تذبذب الأسعار.
 - اختلاف مسميات بنود المحاسبة عن مسميات بنود وعاء الزكاة.
 - الاعتماد على بنود القوائم المالية التقليدية كأساس لتحديد بنود وعاء الزكاة
 - صعوبة الفصل بين الأصول الثابتة للاستثمار والأصول الثابتة للاستخدام الشخصي.
 - اختلاف الآراء في معالجة الاستهلاك للأصول الثابتة
- 3- تعدد طرق حساب وعاء الزكاة.
- 4- تعدد السلع التي تتاجر بها المصارف مما يؤدي لصعوبة حصرها وتقييمها.
- 5- أشار القرآن الكريم الى فريضة الزكاة في 31 مرة مقرونة بالصلاة المفروضة، وذلك يعني أن الزكاة فريضة إسلامية إجبارية، وليست إحساناً أو تطوعاً، فهي فرض على من توفرت فيه شروطها.
- 6- الزكاة تعني النماء والطهارة والبركة والوقاية، قال صلى الله عليه وسلم: "داووا مرضاكم بالصدقة، وحصنوا أموالكم بالزكاة"

ثانياً: التوصيات

- 1- ضرورة ادراج موضوع محاسبة الزكاة من النواحي العملية في مناهج التعليم على مختلف مستوى المراحل التعليمية .
- 2- عمل دورات تدريبية للمحاسبين والمدققين حول كيفية احتساب الزكاة.
- 3- عمل دورات تدريبية تثقيفية حول أهمية محاسبة الزكاة في دعم التنمية المستدامة في البحرين.
- 4- عمل العديد من الدراسات المتخصصة في المشاكل والمعوقات التي تواجه محاسبة الزكاة.
- 5- العمل على اقامة ندوات ولقاءات مع المتخصصين بموضوع احتساب وإنفاق الزكاة من اجل التعريف بإيجابيات تطبيق محاسبة الزكاة وأثرها على المجتمع، بحيث توجه الى الذين لديهم وازع ديني ضعيف وتعريفهم بالآثار الايجابية التي تعود عليهم في الدنيا والاخرة.

6- حث الجهات الرسمية المسؤولة على إيجاد علاقة ما بين ضريبة الدخل والزكاة، بحيث تشجع دائرة ضريبة الدخل المكلفين بدفع فريضة الزكاة وذلك من خلال عمل تقاص ما بين الزكاة المدفوعة والضريبة المستحقة وليس باقتطاعها من الدخل الخاضع للضريبة كما هو معمول به حالياً وصولاً إلى الضريبة المستحقة.

قائمة المصادر والمراجع:

1- القرآن الكريم

2- السنة الشريفة

أولا المراجع العربية:

- 1- احمد إسماعيل يحيى، الزكاة عبادة مالية وأداة اقتصادية، دار المعارف، جمهورية مصر العربية، 1986.
- 2- أبو النصر، عصام عبد الهادي، الإجراءات والمعالجات الزكوية لبنود القوائم المالية للأنشطة التجارية والصناعية، كلية التجارة، جامعة الأزهر.
- 3- بكر، بهاء الدين عبد الخالق، دور الفكر المحاسبي المعاصر في قياس وعاء زكاة شركات المساهمة السودانية، مجلة الاقتصاد العالمي الإسلامية.
- 4- عبد السلام محمد إبراهيم، دور الإفصاح المحاسبي في تحديد وعاء زكاة عروض التجارة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010.
- 5- عبد الله الزبير عبد الرحمن، مفهوم وعاء الزكاة وماجد فيه المؤتمر العلمي الثاني للزكاة المعهد العالي لعلوم الزكاة، مؤسسة الزكاة ووعية الزكاة، الخرطوم، نوفمبر 2001.
- 6- قللي، يحيى احمد مصطفى، دراسات في الزكاة والمحاسبة الضريبية، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1993.
- 7- متولي، عصام الدين محمد، دور الفكر المحاسبي في تحديد وعاء عروض التجارة، مجلة كلية الشريعة والعلوم الاجتماعية، المجلد الثالث، جامعة أم درمان الإسلامية 1989.
- 8- متولي، عصام الدين محمد، دور الفكر المحاسبي في قياس وعاء الزكاة في شركات التأمين الإسلامي، مجلة العلوم الإدارية والبحوث العلمية، جامعة أم درمان الإسلامية، العدد الأول، ربيع الأول، شعبان، 1417، ديسمبر، 1996.
- 9- محمد كمال عطية، حالات تطبيقية في محاسبة الزكاة، مكتبة المهند، جدة، 1988.
- 10- محمد، محمد عبد الحليم صالح، المشاكل المحاسبية لتقويم المخزون السلعي عند تحديد وعاء زكاة شركات المساهمة السودانية، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الدراسات التجارية، 2005.
- 11- الحسين، أسماء محمد احمد حمد الحسين، دور معايير المحاسبة الدولية في قياس وعاء عروض التجارة وضرائب الدخل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، مدرسة العلوم الإدارية، شعبة المحاسبة، جامعة الخرطوم، 2007.
- 12- صالح، هدى دياب احمد، مشاكل ومعوقات تحديد الزكاة في النظام المحاسبي لدى شركات المساهمة السودانية 2017

